عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

فرحات عباس أستاذ محاضر قسم (ب)
جامعة محمد بوضياف- المسيلة

سعود وسيلة طالبة دكتوره
جامعة محمد بوضياف- المسيلة-

الملخص :

تعتبر برامج التنمية الاقتصادية من بين الأساليب التي اعتمدت عليها الجزائر لدفعت عجلة النمو بها إلى الأمام، وذلك من خلال استثمار الموارد المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط المسجلة في بداية الألفية الجديدة، فظهرت ثلاثة برامج خماسية قدمت نتائج جيدة جدا في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، مما شجعها على الاستمرار في هذا النهج.

الكلمات المفتاحية : برنامج التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، برنامج الإنعاش الاقتصادي،.....

Abstract :

The economic development programs are among the means which pushed the economic growth in Algeria by investing financial resources derived from high oil prices recorded in the beginning of the new millennium. Accordingly there were three five-years programmes provided very good results in the field of economic and human development in Algeria, which encouraged them to continue with this approach.

Key word : economic development program, economic growth, economic recovery program,…

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي تكون محل بحث ومتابعة سواء من قبل الحكومات أو الباحثين الاقتصاديين، حيث أن هذه التنمية تعتبر الشغل الشاغل لكل الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة التي تعمل على الحفاظ على معدلات نموها المرتفعة التي تسمح لها بالسيطرة على الاقتصاد العالمي من خلال التكامل الاقتصادي فيما بينها. أو فيما يتعلق بالبلدان النامية التي تعمل جاهدة للوصول إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة وجيدة حتى تتمكن من الوصول إلى ركب الدول المتقدمة من جهة، ومن جهة أخرى إرضاء شعوبها وتحسين مستوياتهم المعيشية أو على الأقل ضمان البقاء في خضم الصراعات الكبيرة التي يشهدها العالم.

تعد البرامج التنموية والإصلاحية من بين الاستراتيجيات التنموية التي يمكن لأي دولة الاعتماد عليها في اقتصادها، من خلال تخصيص مبالغ تقدر وفقا للقدرة المالية للدولة لتخطيط وتنفيذ مجموعة من البرامج التي تقوم على دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها إلى الأمام.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت على هذه البرامج، خصوصا بعد تحسن الحالة الأمنية للجزائر بعد سنوات التسعينات، واستفادة الجزائر من مداخيل النفط المرتفعة بعد ارتفاع أسعاره، مما منحها حالة مالية جيدة قامت باستثمارها من خلال مجموعة من المخططات التنموية وفقا لظروف كل مرحلة والنتائج التي وصل إليها البرنامج السابق. وبالتالي يمكن طرح الاشكالية التالية:

"**ما هي البرامج التنموية التي اعتمدت عليها الجزائر لتحقيق النمو الخاص بها؟**"

أهمية البحث : تظهر أهمية البحث من خلال الوفورات الكبيرة في الأموال التي حققتها الجزائر مع بداية الألفية الجديدة، بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى معدلات كبيرة أعطت فرصة حقيقية لإقامة المشاريع المختلفة التي دفعت بالنمو وسمحت بتجاوز مخلفات الأزمة السياسية والأمنية على المجتمع الجزائري.

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى توضيح مختلف جوانب برامج التنمية التي اعتمدتها الجزائر، انطلاقا من التخطيط وصولا إلى النتائج المحققة فعلا على أرض الواقع، وكذا المجالات التي ركز عليها كل برنامج.

خطة البحث: للإجابة على الإشكالية السابقة سيتم تقديم الموضوع وفقا للمحاور التالية:

أولا – برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004.

ثانيا – البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

ثالثا – برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

I- وضعية الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق البرنامج: عرف الاقتصاد الجزائري قبل الشروع في تبني وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الظروف التالية:[1] (عياش بولحية، 2011، 31 و32)

- ✓ تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 الذي فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان يقتضي على السلطات العمومية تطبيق سياسة انفاقية جد صارمة، تلتزم فيه بالدرجة الأولى بتطبيق سياسة تقشفية بهدف تقليص النفقات العمومية لا سيما منها نفقات التجهيز. وهذا بهدف تجاوز المديونية الخارجية التي كانت تعرفها الجزائر، وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى.
- ✓ تبني الجزائر طوال العشرية جملة من الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي كانت تهدف إلى إعادة بعث القطاع العمومي، والسماح له بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني بشكل يسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أضحت تحكمه قواعد السوق والمنافسة الحرة.
- ✓ ارتفاع أسعار البترول مما سمح بتحقيق نتائج إيجابية عكستها الأرقام المعلن عنها في نهاية سنة 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية إيجابية، حيث سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5.7 مليار دولار، كما سجلت موارد الخزينة العمومية فائضا قيمته 232.6 مليار دج، وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17.1%. وقفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2001 مقابل 11.7 مليار دولار لعام 2000، وانخفض حجم المديونية إلى 22.5 مليار دولار مقابل 25.2 مليار دولار عام 2000.
- ✓ برنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات المتبناة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، مع تسجيل زيادة حدة الركود الاقتصادي مما اثر على الحياة الاجتماعية للسكان.
- ✓ بالإضافة إلى تخريب المنشآت القاعدية نتيجة للحالة الأمنية المتوترة التي عرفتها البلاد.

- ✓ تدهور القدرة الشرائية والإطار المعيشي للأفراد وفتح المجال للفقر واللامساواة الاجتماعية، حيث سجل معدل نمو جد منخفض لم يتجاوز 3%، وهو ما لا يستجيب لتطلعات وحاجات السكان.

وفقا لهذه الظروف سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية التي كانت متوفرة لإنعاش التنمية من خلال التركيز على سلسلة من العمليات أهمها:[2] (باشوش حميد، 2011، 47)

- ✓ تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات كثيفة العمالة.
- ✓ تطوير المشاريع الصغيرة.
- ✓ إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.
- ✓ تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.
- ✓ تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

II- تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Le programme de soutien à le relance économique، هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001. يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية [3](le gouvernement algérien, 2005 11)

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف منها:[4] (باشوش حميد، 2011، 48)

- ✓ اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- ✓ إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- ✓ مستوى نضج المشاريع.
- ✓ توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولا سيما منها الوطنية.
- ✓ العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

III- محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: لقد تم توزيع المبالغ المستثمرة في إطار هذا البرنامج على مجموعة من القطاعات الرئيسية التي تضم عددا من القطاعات الفرعية، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 01 : التوزيع القطاعي للمبالغ المستثمرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع (مليار دج)	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001**"، ص 87.

1. **أشغال كبرى وهياكل قاعدية**:[5] (عبو هودة، 05 و06)

لقد تم تخصيص مبلغ 210.5 مليار دج على برامج التجهيز والتهيئة الإقليمية يشمل ثلاثة جوانب هي: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ- التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تم تقدير هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دج، تتوزع على الشكل التالي:

- ♦ البنى التحتية للموارد المائية : 31.3 مليار دج.
- ♦ البنى التحتية للسكك الحديدية : 54.6 مليار دج.
- ♦ الأشغال العمومية : 45.3 مليار دج.

بالإضافة إلى تأمين الموانئ والمطارات والطرقات، حيث يهدف هذا البرنامج غلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج. أما مجال الاتصالات فقد ضم مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله بكلفة تقدر بـ 10 ملايير دج.

ب- *إحياء الفضاءات الريفية بالجبال والهضاب العليا والواحات :* هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. ويسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، وخلق مناصب الشغل. ويتوزع هذا البرنامج كالآتي:

- ♦ المحيط: 6.1 مليار دج،
- ♦ الطاقة: 16.8 مليار دج،
- ♦ الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة): 9.1 مليار دج،
- ♦ السكن: 35.6 مليار دج.

2. **تنمية محلية وبشرية**:[6] (بودخدخ كريم، 2010، 198 إلى 200)

إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع الدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع. وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط أي ما يعاجل 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع:

أ- *برنامج التنمية المحلية:* خصص له ما يقارب 97 مليار دج ويهدف إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، في سبيل تحسين الإطار المعيشي للأفراد. ويتجلى هذا البرنامج من خلال إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية.

ب- *برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية:* يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى التكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، ويتوقع من خلال البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

ج- برنامج تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية. يتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات شملها البرنامج كالتربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان، الشباب والرياضة...

3. **قطاع الفلاحة والصيد البحري**:[7] (عبو هودة، 03و04)

وهو ما يدخل ضمن برنامج دعم النشاطات الإنتاجية، ويضم كل من قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

أ- قطاع الفلاحة: قدرت تكلفة البرنامج بـ 65 مليار دج، ويندرج ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- ✓ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- ✓ حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.
- ✓ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.
- ✓ مكافحة الفقر والتهميش لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

ب- قطاع الصيد البحري والموارد المائية: بالرغم من طاقته فإن هذا القطاع لا يحظ بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية. ويتضمن البرنامج في أول وهلة البناء، تصليح وصيانة البحرية... الخ، ومن ثم التكييف، التقييم، التبريد والنقل... الخ للأنشطة الإنتاجية.

المبلغ الإجمالي لتمويل البرنامج يقدر بـ 9.5 مليار دج، كما أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:

- ✓ تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري FNAPAA الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- ✓ إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي CNMA الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- ✓ إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

4. **دعم الإصلاحات**: [8] (بودخدخ كريم، 2010، 201)

إن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة. وقد شملت هذه الاصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، وضع نماذج تنبؤات طويلة الأمد، تهيئة المناطق الصناعية. وقدرت مخصصات البرنامج بحوالي 45 مليار دج.

IV- نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004: لقد سجل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 نتائج معتبرة وصفت بالجيدة مقارنة بالوضع الذي كانت عليه الجزائر قبل تطبيق هذا البرنامج، ومن بين هذه النتائج نذكر:[(9)] (زرمان كريم، 2010، 204و205)

- ✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- ✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس، مع تسجيل نسبة نمو وصلت إلى 6.8% في سنة 2003.
- ✓ تراجع البطالة من نسبة 29% إلى 24%.
- ✓ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، وبناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.
- ✓ استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.
- ✓ احتياطات الصرف قدرت بـ 32.9 مليار دولار مع زيادة مستمرة.
- ✓ انخفاض الديون الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.
- ✓ تقليص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

I- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي Le programme complémentaire de soutien à la croissance، هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 7 أفريل 2005 متعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.[10] (الجريدة الرسمية، أكتوبر 2005، 07)

وقد تم إقرار هذا البرنامج بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، مما سمح باستغلال هذه العوائد لإكمال مسار التنمية، من خلال التركيز على مجموعة من الأهداف أهمها:[11] (world bank, 2007,02)

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الازمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي.
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع إلى الدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي. إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

II- محتوى البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:[12] (باشوش حميد، 2011، 61 إلى 69) (بودخدخ كريم، 2010، 204 إلى 207)

يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة خصوصا في الجانب المتعلق بقيمته المالية، حيث بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر خاص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج. وقد تم توزيع المبالغ المخصصة عند إقرار البرنامج وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%08
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالنسبة للفترة 2005-2009"، ص ص 05، 06.

1. تحسين ظروف معيشة السكان:

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5% من مجموع المبالغ المرصودة، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية.

ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر منها لقطاع السكن حيث قرر إنشاء حوالي 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس. بالإضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي

بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل ظروف للتحصيل المعرفية على مستوى الجامعة الجزائرية.

2. **تطوير المنشآت الأساسية**:

يمثل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج.

واشتمل هذا الجزء على العديد من القطاعات كان في صدارتها قطاع النقل حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مشروع مترو الجزائر و03 مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات النقل الحضري على مستوى عدد من الولايات. بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع الأشغال العمومية حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية، وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فيتضمن إنجاز 08 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية.

3. **دعم التنمية الاقتصادية**:

قدرت المبالغ المخصصة برنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337.2 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 08% من الغلاف الإجمالي للبرنامج، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي أخذ حوالي 90 % من هذا المبلغ. ويعود هذا التركيز إلى مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي واستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من 2000. كما تضمن البرنامج اهتماما بالقطاعات التي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية كالصناعة، السياحة، الصيد البحري، الاستثمار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

4. **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها**:

والهدف منها تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات. وقد خصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج ما يقارب 4.8 % من مجموع المبلغ المخصص ببرنامج. وقد استهدفت عدة مجالات منها:

- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: بهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية ورقمنة 61 محطة أرضية.
- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين. كما يتضمن إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.
- تطوير قطاع الداخلية من خلال تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.
- التجارة: بهدف تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية وضعت مجموعة من الأهداف منها إنجاز مخابر مراقبة النوعية، واقتناء تجهيزات لمراقبتها، وإنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب.

5. برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال:

خصص لبرنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال من مجموع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي أي ما نسبته 1.1 % أي حوالي 50 مليار دج.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

I- التعريف ببرنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014: يندمج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. وتواصلت الديناميكية ببرنامج تكميلي للفترة 2004 -2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز. وقد خصص لهذا البرنامج الجديد المكمل للبرامج السابقة مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.[13] (مجلس الوزراء الجزائري، 2010، 01)

ويهدف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 إلى:[14] (يحياوي عمر، 2014، 234)

- ✓ تحسين التنمية البشرية وتطوير اقتصاد المعرفة.
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- ✓ دعم التنمية الاقتصاد الوطني.
- ✓ التنمية الصناعية.
- ✓ تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

II- محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014: لقد انصب اهتمام هذا البرنامج على تاهيل الموارد البشرية بالدرجة الأولى حيث خصص له حوالي 40% من الغلاف المالي المخصص لها. وقد انصب هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين... وغيرها من النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر لإنجاح هذا البرنامج.[15] (قاسم حيزية، 2013، 12)

وقد خصص للبرنامج مبلغ 21214 مليار دج، تم تقسيمها إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي 2010-2014

القطاع	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	9903	%45.42
- السكن.	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	8400	%38.52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	3500	%16.05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 255.

يمكن تفصيل محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014 كما يلي: [16] (مخناش فتيحة، 2013، 10و11)

1. **تحسين التنمية البشرية**: لقد خصص للتنمية البشرية أكثر من 45% من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج وذلك لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال:

- ✓ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.
- ✓أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركزا صحيا متخصصا و377 عيادة متخصصة التخصصات، و70 مؤسسة متخصصة لفئة المعاقين.
- ✓مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014.
- ✓توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- ✓تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه مع إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها
- ✓أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

2. **تطوير المنشآت القاعدية**: لقد تم تخصيص نسبة معتبرة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية وذلك من خلال:

- ✓أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- ✓أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة الشكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ✓ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم.

✓ وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

3. دعم التنمية الاقتصادية: كما يخصص البرنامج مبلغ 1500 مليار دج لدعم التنمية للاقتصاد الوطني من خلال:

✓ رصد أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

✓ ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

✓ ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخر 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

4. مجالات أخرى:

فيما يخص إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيوفرها تنفيذ البرنامج ويولدها النمو الاقتصادي، مما يسمح بخلق ما يقارب 3 ملايين منصب شغل.

كما يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي في المنظومة الوطنية وفي المرافق العمومية.

خاتمة:

لقد اعتمدت الجزائر خلال مسارها التنموي على ثلاثة برامج تنموية أساسية عرفت بالخماسيات التنموية، انطلقت سنة 2001 بعد تحسن الحالة المالية للجزائر بعد استفادتها من ريع النفط الذي عرف ارتفاعات قياسية مما سمح لها بالتخلص من برامج صندوق النقد الدولي والمديونية التي كانت تلاحقها.

عرف برنامج تنموي باسم "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "وامتد من 2001 إلى 2004 وقد سجل نتائج جيدة تمثلت أساسا في ارتفاع معدل النمو وانخفاض معدلات البطالة والتضخم، مما شجع الجزائر على مواصلة الطريق فقامت بتخصيص برنامج ثاني عرف ب"برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" للسنوات 2005-2009 والذي يعتبر أهم برنامج مر على تاريخ الجزائر خصوصا من حيث قيمته المالية التي

تدعمت لاحقا ببرامج أخرى تخص الهضاب العليا والمناطق الجنوب مما جعله استثمارا ضخما. ثم تلى هذا البرنامج مخطط آخر عرف بـ "مخطط التنمية الخماسي 2010-2014" والذي اهتم أساسا بالتنمية البشرية من خلال تدعيم قطاعات التعليم والسكن والخدمة العمومية بما يحسن من المستوى المعيشي للأفراد.

ما يمكن إجماله أن هذه البرامج قد أدت نتائج جيدة برغم بعض القصور في تطبيقها وقضايا الفساد التي رافقتها، وينتظر من الجزائر أن تقود برنامجا آخر للتنمية خلال الفترة 2015-2019 والذي ينتظر منه تجاوز السلبيات المسجلة في البرامج السابقة.

الهوامش والمراجع[17]:

[1] عياش بولحية، **"دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004"**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص ص 31، 32.

[2] باشوش حميد، **"المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية – حالة الطريق السيار شرق-غرب"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 47.

[3] **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement "Algérie"**, le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p 11.

[4] باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[5] عبو عمر، عبو هودة، **"جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص ص 05، 06.

[6] بودخدخ كريم، **"اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001-2009"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص ص 198-200.

[7] عبو عمر، عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 03، 04.

[8] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[9] زرمان كريم، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد07، 2010، ص ص 204، 205.

[10] عرض وزير المالية السيد مراد مدلسي لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 07.

[11] World Bank, **"A public expenditure review"**, report n°36270, vol 1, 2007, p 02.

[12] باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 61 – 69.
بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 204 – 207.

[13] بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014، ص 01.

[14] هويدي عبد الجليل، يحياوي عمر، **"السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية"**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 06، افريل 2014، ص 234.

[15] هواري عامر، قاسم حيزية، **"السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواق والتحديات" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، 13/12 نوفمبر 2013، ص 12.

[16] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **"أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسية على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص ص 10، 11.

[17] **المراجع :**

1- باشوش حميد، **"المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية – حالة الطريق السيار شرق-غرب"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

2- بودخدخ كريم، **"اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001-2009"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010/2009.
3- زرمان كريم، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد07، 2010.
4- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **"أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسية على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"**، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
5- عبو عمر، عبو هودة، **"جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
6- عياش بولحية، **"دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004"**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **"تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001"**.
8- نبيل بوفليح، **"دراسة تقييمة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012.
9- هواري عامر، قاسم حيزية، **"السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواق والتحديات" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، 13/12 نوفمبر 2013.
10- هويدي عبد الجليل، يحياوي عمر، **"السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية"**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 06، أفريل 2014.
11- الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.
12- بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

13- **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement "Algérie"**, le Gouvernement Algérien, juillet 2005.
14- World Bank, **"A public expenditure review"**, report n°36270, vol 1, 2007.